تجربة الجزائرفي دعم المقاولة من الباطن
دور برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في تطوير المقاولة من الباطن

Algeria's experience in supporting subcontracting
The role of the SMEs and Handicrafts program in the development of subcontracting

رندة سعدي (*)
جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة (الجزائر)
r.saadi@univ-bouira.dz

خالد قاشي
المركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة (الجزائر)
khaledgachi2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 16-11-2019 تاريخ القبول للنشر: 23-09-2020

****

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية في محورها الأول إلى توضيح الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما خصص المحور الثاني من هذه الورقة البحثية للتأصيل النظري للمفاهيم الخاصة بالمقاولة من الباطن وقد استهل بالحديث عن أهميتها، وشروط قيامها ومختلف أنواعها، وفي الأخير خصص محور للحديث برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية كنموذج في تطوير المقاولة من الباطن، من خلال إبراز نظرة التشريع الجزائري للمقاولة من الباطن، وتوضيح أساليب المعتمدة في برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لدعم المقاولة من الباطن، والتحديات المقاولة من الباطن في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ المقاولة من الباطن؛ برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لدعم المقاولة من الباطن؛ الجزائر.

*المؤلف المرسل.

Abstract:

This paper aims in the first axis to clarify the theoretical side of the small and medium enterprises the second axis of this paper allocated to consolidate the theoretical concepts of subcontracting by talking about its importance , terms and conditions, also its various types, and the last axis was a case study of the program of small and medium enterprises and traditional industries to support subcontracting in Algeria, by highlighting the Algerian legislation about the subcontracting, and clarify the methods adopted the program of small and medium enterprises and traditional industries to support subcontracting, and challenges of subcontracting in Algeria.

Key words: Small and Medium Enterprises; Subcontracting; Program of Small and Medium Enterprises and traditional Industries to support subcontracting; Algeria.

مقدّمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة للنمو والتنمية الإقتصادية، لما لها من دور فعال في خلق فرص العمل ودعم النشاط الإقتصادي من خلال توظيف الإستثمارات، ونظرا لمميزاتها أولت الدول النامية ومن بينها الجزائر إهتماما ملحوظا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سنها لجملة من القوانين والتشريعات لدعم وتنظيم هذا النوع من المؤسسات هذا من جهة؛

ومن جهة أخرى تعد المقاولة من الباطن عنصرا فعالا في تحقيق التكامل الصناعي، وتلعب دورا هاما في تطوير النسيج الإقتصادي لقدرتها على تخصيص الموارد وتخفيض التكاليف، وغالبا من ينتهج المقاولة من الباطن هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يوفره هذا النوع من المؤسسات من مرونة وتخصص في العمل المنجز، ولهذا وجب توفير آليات من شأنها أن تضمن التعاون بين مختلف والمؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة كي تتعامل في أطار المقاولة من الباطن وتكون هي الداعم لها، وأن اللجوء إلى هذا في الجزائر مازال حديث النشأة؛

وفي هذه الورقة البحثية سيتم التعرف على الطريقة التي إعتمدتها الجزائر في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك لدعم المقاولة من الباطن.

الإشكالية:

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال التالي: **ماهي البرامج التي قدمتها الجزائر في سبيل جعل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسيلة دعم للمقاولة من الباطن؟.**

أهمية وأهداف الورقة البحثية:

تتمثل أهمية وأهداف هذه الورقة البحثية من خلال بلورة المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل مفهوم المقاولة من الباطن، وفي الأخير.

محاور الدراسة: لمعالجة الإشكالية السابقة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: مفاهيم حول المقاولة من الباطن؛

المبحث الثالث: برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في تطوير المقاولة من الباطن في الجزائر.

المبحث الأول : الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص والمميزات كغيرها من المؤسسات، وفي هذا المحور من الورقة البحثية سيتم الحديث على المفاهيم الأساسية التي تحدد مفهوم وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المطلب سيتم الطرح التعرف على أهم التعريفات التي وضحت مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة لدى المشرع الجزائري، ضف إلى ذلك منافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **تعريف البنك الدولي:** "المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة هي إستنادا إلى معيار عدد العمال كما يلي المؤسسات المصغرة تملك أو تشغل أقل من 10 عمال، المؤسسات الصغيرة التي يعمل بها مابين 10- 50 عامل أما التي تشغل مابين 50-100 عامل فتصنف كمؤسسات متوسطة، ومافوق ذلك هي مؤسسات كبيرة."[1]

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**" عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون رقم 17/02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع و/ أوالخدمات التي:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛

- لايتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج؛

- تستوفي معايير الاستقلالية."[2]

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهم في إستراتيجيات التنمية الإقتصادية في معظم دول العالم وفيمايلي تتجلي أهمية ومنافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[3]

- التجديد والإبتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية؛

- زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الإعتماد على التصدير ونظام التراخيص؛

- توفير فرص العمل بتكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة النمط الإنتاجي الذي يستخدم أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة مايلي:[4]

- **سهولة التأسيس ومرونة الإدارة**: تتميز هذه المؤسسات بإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل هذه المؤسسات وبالتالي فهي أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها؛

- **التجديد**: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والإختراعات وهذا مايمكن ملاحظته في كثير من الأحيان أن أهم الإختراعات تعود لأفراد يعملون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ناتج على حرص أصحابها على إبتكار أفكار جديدة تؤثر إيجابيا على أرباحهم؛

- **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق**: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم وإحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها وبالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير فيها، أما المؤسسات الكبرى فتقوم بالتعرف على هذه العناصر بواسطة بحوث السوق، وهذا أمر مكلف نتيجة للتغير المستمر في السوق؛

- **قلة التكاليف اللازمة للتدريب**: لإعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا عن إستخدامها في الغالب للتقنيات غير معقدة وإعداد الأجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا وبهذا تعد مصدرا لتنمية المواهب والإبداعات.

المطلب الثالث: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد بينت الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني معدلات وفاة عالية خاصة في السنوات الأولى من التأسيس، وهذا راجع إلى خصوصية المرحلة من جهة و الإقتصاد نفسه، كما ترجع إلى المقاول نفسه، ومن أهم أسباب فشلها ما يلي:[5]

- **الكساد الإقتصادي**: حيث أن المقاولين يرجعون سبب فشلهم إلى الكساد الإقتصادي كسبب أول وعدم قدرة المشروع على إمتصاص آثار الكساد مقارنة بمؤسسة كبيرة لديها إحتياطات تساعدها على التحمل لعدة سنوات؛

- **المنافسة**: وهو قيام المنافسين بعرض منتجات جديدة أو بديلة والقيام بحملات ترويجية كبيرة أو تخفيض الأسعار أو دخول منافسين جدد؛

- **موقف الدائنين**: إصرار الدائنين على سداد مستحقاتهم مع عدم إمتلاك المؤسسة للنقد الكافي ذلك ما يؤدي إلى تصفيتها؛

- **أسباب تتعلق بإدارة الموارد المالية والمادية**: مثل الإفراط في المصاريف الإستثمارية والتشغيلية الإفراط في التخزين، سوء الإئتمان، إنعدام السيولة؛

- **أسباب تتعلق بالتسويق**: مثل سوء إختيار الموقع، وإهمال التغيرات البيئية.

المطلب الرابع: مجالات تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير البحوث والدراسات إلى تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب القطاعات والمجالات وكذلك قد يكون هناك قطاعات أكثر جذبا للأعمال الصغيرة الجديدة، لكونها واعدة في نموها وتطورها ومن أهم المجالات التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي:[6]

- **الإنتاج والتصنيع**: أي القطاع الصناعي لإنتاج السلع الملموسة وإيجاد منفعة للزبائن والمجتمع وتلعب دورا مها في الإقتصاديات الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية فيلاحظ قلة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كون الإستثمار في هذا القطاع يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات عالية؛

- **التوزيع والنقل**: تجارة الجملة والتجزئة، خدمات النقل والمواصلات، هذا أوسع المجالات لأن الجهات الحكومية لا يمكن أن تغطي مثل هذه الأعمال لذلك تتاح الفرص التسويقية غير المخدومة؛

- **الخدمات**: مثل الصحة، الخدمات الطبية، المطاعم، الفنادق، خدمات التنظيف، خدمات تصليح الأجهزة على إختلاف أنواعها، ويمكن للمؤسسات الخدمية تقديم خدمات إلى المؤسسات الصناعية الإنتاجية مثل: خدمات المحاسبة، الإستشارة القانونية، تصليح الأجهزة والمعدات؛

- **المجال التجاري:** التجار هم وسطاء في قنوات التوزيع ويعتبرون حلقة وصل بين المنتج والمستهلك وأهم أشكال الوسطاء تجار الجملة والتجزئة؛

- **البناء والتشييد:** توجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع الحيوي وتعمل هذه المؤسسات في مجال المقاولة والبناء وترميم المباني، وفي الدول النامية تعمل هذه المؤسسات كمشاريع مقاولات أساسية أو كمقاولين فرعيين (المقاولة من الباطن)، وهذا ما سيتم الحديث عنه بالتفصيل في المحور الثاني من الورقة البحثية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المقاولة من الباطن

من خلال هذا المحور من الورقة البحثية سيتم إزالة الغموض على مفهوم المقاولة من الباطن والتطرق إلى شروط قيامها ثم التناول آثارها الايجابية كانت أو السلبية.

المطلب الأول: مفهوم المقاولة من الباطن

من أجل ضبط أكثر لمفهوم المقاولة من الباطن وكذا التعرف على أهميتها كان هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف المقاولة من الباطن

تعرف المقاولة من الباطن أو التعاقد من الباطن كما تعرف بمصطلح المناولة الصناعية ومن أهم التعاريف التي تناولتها مايلي:[7]

- المقاولة من الباطن عبارة عن: " عقد باطني أو فرعي يعطي لمؤسسة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى " صاحبة الشغل" بتكليف مؤسسة أو جهة أخرى تسمى " المتعاقد من الباطن" بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله، أي وجود عقدين عقد يربط بين صاحب المشروع بالشخص الحاصل على العقد الرئيسي من جهة، وعقد من الباطن يربط هذا الأخير مع المتعاقد من الباطن."

- تعرف المقاولة من الباطن بأنها:" جميع الالتزامات في مجال الإنتاج والخدمات الصناعية من مكونات منتجات، إكسسوارات، خدمات، التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه، وملزم الطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشركة."

- أما المفهوم الاقتصادي للمقاولة من الباطن فيقصد بها:[8]

"- **أولا**: إنابة الغير في تنفيذ الأعمال، مهما كانت طبيعتها والطريقة المستعملة في ذلك، وتتم بواسطة عقد بين مؤسستين الأولى الآمرة بالأعمال والمؤسسة المناولة، والذي بموجبه تتعهد الأولى بجزء من

نشاطها الإنتاجي للثانية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من مهارات فنية وتقنية وإمكانيات تجعلها قادرة على توفير سلع ذات جودة وبشروط اقتصادية ميسرة؛

- **ثانيا**: تتميز المقاولة من الباطن بوجود علاقة مباشرة بين المقاول الرئيسي والمقاول الفرعي وتتجسد في عقد واحد بين الطرفين، ولا وجود لعلاقة بين المقاول والشخص المستفيد من العمل المنجز أو المنتج النهائي، إذ يبقى المستهلك مجهولا بالنسبة للمقاول من الباطن؛

- **ثالثا**: أن العقد المبرم بين المؤسسة المقاولة الرئيسية ومقاوليها من الباطن قد يكون سابقا للعقد النهائي المبرم بين المؤسسة الرئيسية والمستهلك، كما هو الحال في صناعة السيارات حيث تقوم المؤسسة المصنعة أولا بإبرام عقود مع عدد من المؤسسات كتلك المتخصصة في صناعة هياكل السيارات، أو صناعة المحركات، ثم تقوم بتجميع هذه العناصر وتركيبها لتشكل في النهاية سيارة جاهزة ويتم بيعها للمستهلك."

الفرع الثاني: أهمية المقاولة من الباطن

برهنت الوقائع الاقتصادية على أهمية المقاولة من الباطن لـ:[9]

- قدرتها على تحقيق التنمية الصناعية؛
- تمكين المؤسسات التي أخذت بها على تنظيم نشاطها؛
- تحقيق التخصص وتقسيم العمل؛
- الحد من النفقات وزيادة الكفاءة وتعظيم الإنتاجية؛
- رفع القدرة التنافسية.

المطلب الثاني: شروط المقاولة من الباطن

لا يمكن تحديد طبيعة المقاولة من الباطن من خلال تحليل الالتزامات المتولدة عنها، إنما يتم ذلك عن طريق توفر شروط معينة تتمثل في:[10]

الفرع الأول: أن يتبع العقد من الباطن العقد الأصلي السابق له

تقتضي التبعية حتما وجود العقد المتبوع أولا وبصفة أساسية ليلحق بع العقد من الباطن والذي يظهر ممايلي:

✓ وجود عقد أصلي سابق: من الضروري أن يستوفي العقد من الباطن كل الشروط القانونية التي تقتضيها القواعد العامة بشأن إبرام العقود من وجود إرادة حرة خالية من كل العيوب ومحل وسبب مشروعين، غير أن هذه الإرادة غير قادرة لوحدها على إيجاد عقد من الباطن، إنما يشترط زيادة على ذلك وجود عقد أصلي؛

✓ أن يتبع العقد من الباطن العقد الأصلي: ليتحقق التعاقد من الباطن يجب أن يكون العقد من الباطن تابعا للعقد الأصلي والتبعية تكون من جانب واحد، أي الباطن يتبع الأصلي وليس العكس؛

الفرع الثاني: قبول المتعاقد الأصلي الأول بالعقد من الباطن، إذ أن وجود العقد من الباطن لا يتوقف فقط على وجود عقدين يتبع أحدهما الآخر، إنما يشترط كذلك قبول المتعاقد الأصلي الأول بالعقد من الباطن، فبالرغم من أن المتعاقد الذي يلجأ إلى الغير لتنفيذ التزاماته لا يخرج عن دائرة التعاقد ويبقى ملتزما اتجاه دائنه، فإنه من حق هذا الأخير معرفة الشخص الذي يتولى مهمة التنفيذ والقبول به؛

✓ القبول في العقود القائمة على الاعتبار الشخصي: تقدم القول أن العقد الأصلي ينشأ التزاما بعمل وتنفيذه يتطلب مدة زمنية معينة، لهذا السبب غالبا ما يكون من العقود القائمة على الاعتبار الشخصي أي الشخصية أو الصفة عنصر جوهري في العقد ومحل اعتبار وقت انعقاد العقد وعند تنفيذه ولا يقبل التنفيذ أو الوفاء إلا من هذا المتعاقد شخصيا؛

✓ القبول في العقود غير القائمة على الاعتبار الشخصي: تعرف العقود التي لا يعتد فيها بالاعتبار الشخصي بأنها العقود التي لا تكون شخصية المتعاقد أو صفة من صفاته محل اعتبار عند المتعاقد الآخر وقت إبرام العقد، فالتعاقد في هذه الحالة يتم بصورة أساسية لأهداف إقتصادية ومالية.

المطلب الثالث: أنواع المقاولة من الباطن

يتميز أسلوب المقاولة من الباطن بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة ويأخذ أشكال مختلفة وحسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها:[11]

- **مقاولة طاقة الإنتاج:** حيث تقوم المؤسسة الآمرة بالأعمال بإبرام عقود مقاولة مع مؤسسات أخرى متخصصة إما بصفة مؤقتة أو بشكل دائم رغبة منها في الاحتفاظ بطاقة إنتاجية خاصة بها؛

- **مقاولة الاختصاص:** في هذه الصيغة تتعاقد المؤسسة الآمرة بالأعمال مع مؤسسة أو مؤسسات متخصصة تتوفر فيها التجهيزات والكفاءات اللازمة لتوفير احتياجاتها من المواد أو الخدمات المطلوبة نظرا لعدم توفر المؤسسة الآمرة بالأعمال على التجهيزات والكفاءات اللازمة؛

- **المقاولة من الباطن الوطنية**: في هذه الصيغة تتمتع المؤسسة المتعاقدة بنفس الجنسية وتزاول نشاطها داخل حدود وطنها؛

- **المقاولة من الباطن الدولية:** حيث تتمتع المؤسسات المتعاقدة بجنسيات مختلفة مهما كانت الدولة التي تمارس فيها عملها.

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات المقاولة من الباطن

تتميز المقاولة من الباطن بعدة مزايا وعيوب منها:[12]

الفرع الأول: إيجابيات المقاولة من الباطن

يمكن تلخيصها فيمايلي

- التركيز على قلب النشاط؛

- تخفيض التكاليف: حيث أثبتت المقاولة من الباطن ومنذ تطبيقها قدرتها الكبيرة على تخفيض التكاليف، إذ تشير الدراسات إلى أنه يمكن تخفيض التكاليف بنسبة قد تصل إلى 30% وذلك حسب القطاعات؛

- زيادة سرعة الأداء وتحسين من درجة المرونة؛

- الإستفادة من التكنولوجيا المتطورة والكفاءات والخبرات الخارجية وزيادة الربحية.

الفرع الثاني: سلبيات المقاولة من الباطن

بالرغم من أن المقاولة من الباطن تحقق العديد من المزايا للمؤسسة، فهذا لا يعني أنها لا تنطوي على مخاطر تجعل هذه الوسيلة سببا لفشل المؤسسة منها:

- إمكانية إرتفاع تكلفة المناولة على التكلفة الداخلية لإنتاج بسيط؛

- إمكانية إرتفاع التكاليف المتعلقة بالمراقبة التي تمارسها المؤسسات التي تعطي الأوامر للتأكد من مدى مطابقة الإنتاج الذي تمت المقاولة من الباطن عليه للتوجيهات المحددة في العقد ودفتر الشروط؛

- ظهور تكاليف خفية والتي عادة ما تتعلق بتكاليف الدخول في علاقات المقاولة من الباطن؛

- إمكانية إطلاع مؤسسة المقاولة من الباطن على خصوصيات الإنتاج للمؤسسة الآمرة واستخدام ذلك ضد مصلحة المؤسسة الآمرة بالأعمال.

المبحث الثالث: برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في تطوير المقاولة من الباطن في الجزائر

لقد وضعت الجهات الوصية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المقاولة من الباطن، ومن خلال هذا المحور الأخير من هذه الورقة البحثية سيتم التعرف على المقاولة من الباطن من وجهة نظر التشريع الجزائري، وكذلك كيفية دعمه لتطوير المقاولة من

الباطن من خلال برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في تطوير المقاولة من الباطن كنموذج.

المطلب الأول: التشريع الجزائري والمقاولة من الباطن

إن تطور المقاولة من الباطن في الجزائر جاءت نتيجة لجملة من التشريعات والقوانين ولعل أهمها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تطور المقاولة من الباطن في التشريع الجزائري

مع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 1991/11/09، المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 2003/09/11، والذي خصص قسم منه للمقاولة من الباطن وكيفية دعمها في المشاريع الكبرى، وتم إنشاء البورصة الجزائرية للمقاولة من الباطن والشراكة في 1991/12/11 وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والتي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات المقاولة من الباطن؛

وفي وقت لاحق تم انشاء المجلس الوطني للمناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 2003/04/22 الذي تناول بيان تكوين وتنظيم سير المجلس وتوضيح المهام الموكلة له.[13]

الفرع الثاني: أساليب دعم المقاولة من الباطن من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر ترقية ودعم المقاولة من الباطن إحدى تدابير القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذا خصصت المادتين 20 و 21 من هذا القانون والتي تنص على مايلي:[14]

- **المادة 20:** تعد المقاولة من الباطن الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحظى المقاولة من الباطن بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني؛

- **المادة 21:** يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المقاولة من الباطن، يرأس الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المقاولة من الباطن وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيمايلي:

- إقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للإقتصاد الوطني؛
- تشجيع إلتحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمقاولة من الباطن؛
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء الوطنين أو الأجانب؛
- تنسيق نشاطات بورصات المقاولة من الباطن والشراكة الجزائرية فيما بينهما؛

- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان المقاولة من الباطن.

المطلب الثاني: دور برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في تطوير المقاولة من الباطن

نتطرق هنا إلى توضح دور برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في تطوير المقاولة من الباطن التي إنتهجتها دول الجزائر.

الفرع الأول: تنظيم ملتقيات متخصصة لتطويروترقية المقاولة من الباطن

- **القطاع البيتروكيماوي:** قام برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بتنظيم لقاءات متخصصة في تطوير المقاولة من الباطن حول الأقطاب البيتروكيماوية، وقدمت مؤسسات الأقطاب البيتروكيماوية بطاقات فنية خاصة بالنشاطات التي عرضت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمقاولة من الباطن، وعلى أساس ذلك تم إنجاز قرار وزاري مشترك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الطاقة والمناجم خاص بإنشاء لجنة مشتركة لوضع التسهيلات اللازمة ومتابعة نشاطات المقاولة من الباطن وكذا تشكيل همزة وصل بين مؤسسات الأقطاب البيتروكيماوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- **قطاعات أخرى:** من خلال تنظيم ملتقيات حول تطوير وترقية المقاولة من الباطن في ميدان الصناعات الغذائية خاصة منها التابعة للقطاع العمومي، وكذا قطاع قطع غيار السيارات؛

تعرض المؤسسات الآمرة خلال هذه الملتقيات بطاقات فنية حول النشاطات أو أجزاء من النشاطات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة لدراستها وتقديم الإقتراحات لإنجازها.[15]

الفرع الثاني: تنظيم معارض متخصصة لتطويروترقية المقاولة من الباطن

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بمشاركة بورصات المقاولة من الباطن والشراكة الجهوية على تنظيم عدة معارض وطنية ودولية متخصصة لتطوير المقاولة من الباطن.

الفرع الثالث: نظام الإعلام

تعمل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بمشاركة البورصات الجهوية للمقاولة من الباطن والشراكة والمجلس الوطني المكلف بترقية المقاولة من الباطن على إنشاء بطاقتان خاصتان تشمل كل المعطيات التقنية للمؤسسة الآمرة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط بقطاع المقاولة من الباطن والهدف المنشود هم وضع تحت تصرف المتعاملين الإقتصاديين جهاز عملي يسهل البحث عن شريك للتكفل بمتطلباتهم أو البحث عن مصدر عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في ميدان المقاولة من الباطن.

المطلب الثالث: تحديات المقاولة من الباطن في الجزائر

وتبقى هناك جملة من المعوقات التي تواجه المقاولة من الباطن في الجزائر وتحول دون ترقيتها ومنها:[16]

- عدم وضوح مفهوم المقاولة من الباطن في الأوساط الصناعية صاحبة القرار؛
- ضعف وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولة من الباطن ودورها؛
- عدم وجود قوانين منظمة للمقاولة من الباطن في الجزائر؛
- عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ميدان المقاولة من الباطن.

خاتمة:

من خلال ماسبق يمكن الخروج بجملة من النتائج أهمها:

- ضرورة زيادة إهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولة من الباطن من خلال توجيههم وتحفيزهم على الإستثمار في هذا المجال؛
- حث المؤسسات الكبرى التي من شأنها أن تكون مؤسسات آمرة من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ميدان المقاولة من الباطن من خلال تكليفها بجملة من الأنشطة؛
- ضرورة وضع تشريعات وقوانين مخصصة للمقاولة من الباطن وتنظمها بصفة مباشرة؛
- دعم ومساندة برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في تطوير المقاولة من الباطن من قبل المؤسسات الكبرى ليتمكن من تحقيق أهدافه؛
- ضرورة تقديم إحصاءات حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولة من الباطن والميادين التي تعمل فيها؛
- تكثيف إقامة ملتقيات ومؤتمرات ومعارض حول المقاولة من الباطن ونشرها عبر وسائل الإتصال والإعلام.

الهوامش:

[1] محمد الناصر مشري،" **دور المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة ولاية تبسة-**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المحلية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 06.

[2] القانون رقم 17/02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 10جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، عدد02، الصادرة في 11 جانفي 2017، ص:05.

[3] محمد راتول، وهيبة بن داودية، "**بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الدروس المستفادة-**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر ص:173.

[4] زوبير عياش، سعاد قوفي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية ومتطلبات النهوض**"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 04.

[5] توفيق خذري، حسين بن الطاهر، "**المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- المسارات والمحددات-**" الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013 ، جامعة الوادي، الجزائر ص:13.

[6] إبتسام قارة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر- دراسة حالة ولاية مستغانم-**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: تسويق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص-ص:26-27.

[7]فتيحة علالي، فاطمة الزهراء عراب، "**تنشيط المناولة الصناعية كخيار إستراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012، جامعة ورقلة الجزائر، ص:05.

[8] صليحة برجم، **"المقاولة الفرعية"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: العقود والمسؤولية"، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص:02.

[9]عمر الشريف، زكية بن زروق، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة في إستقطاب اليد العاملة- دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا-**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص:07.

صليحة برجم، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 18-21، بتصرف.[10]

عمر الشريف، زكية بن زروق، **مرجع سبق ذكره**، ص:08.[11]

[12]نعيمة غلاب، مليكة زغيب، حنان شايب، "**مساهمة المقاولة من الباطن في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة-**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 25، ص: 84.

فتيحة علالي، فاطمة الزهراء عراب، **مرجع سبق ذكره**، ص:13.[13]

[14] فاطمة الزهراء علوي، **"المناولة الصناعية كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة تطبيقية في قطاع المحروقات-"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009-2010، ص:81.

نفس المرجع السابق، ص-ص: 83-84.[15]

[16]عبد المالك مهلل، "**المناولة والشراكة الصناعية- مفهومها ودورها في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة- "**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2013-2014، ص:179.